الأمم المتحدة

UNW/2013/2

Distr.: General
27 February 2013
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

الدورة السنوية لعام ٢٠١٣

٢٥-٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

تقرير الدورة العادية الأولى المعقودة يومي ٢٣ و ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ والدورة العادية الأولى المستأنفة، المعقودة يوم ٨ شباط/فبراير ٢٠١٣

200313 200313 13-24458 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – افتتاح الدورة

١ – عُقدت الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣ للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) في مقر الأمم المتحدة بنيويورك، يومي ٢٣ و ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.

٢ – وافتتح الدورة رئيس مكتب المجلس التنفيذي الذي انتهت ولايته، كيم سوك (جمهورية كوريا). ودعا أمين المجلس التنفيذي إلى تقديم إحاطة عن جدول الأعمال المؤقت للدورة وموجز للتعديلات الإجرائية التي تم إدخالها.

ثانيا – المسائل التنظيمية

٣ – انتخب المجلس في إطار البند ١ من جدول الأعمال، المسائل التنظيمية، أعضاء المكتب لعام ٢٠١٣. وانتُخب نورمانس بينكي (لاتفيا)، ممثل دول أوروبا الشرقية، لمنصب رئيس المجلس التنفيذي لعام ٢٠١٣. وانتُخب نواب الرئيس من المجموعات الإقليمية التالية: جانيت كريم (ملاوي)، ممثلة الدول الأفريقية؛ وجونيتشي سومي (اليابان) ممثلة دول آسيا ومنطقة المحيط الهادئ؛ وروبرتو دي ليون هويرتا (المكسيك)، ممثل دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وفنسنت هرليهي (أيرلندا)، ممثل دول أوروبا الغربية ودول أخرى.

٤ – ووجه الرئيس المنتهية ولايته الشكر إلى المجلس التنفيذي، ولا سيما نواب الرئيس المنتهية ولايتهم الذين عملوا خلال فترة ولايته، وإلى وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وأمانة المجلس التنفيذي. وأشار إلى تأييد المجلس للهيكل الإقليمي الجديد لهيئة الأمم المتحدة للمرأة (مقرر المجلس التنفيذي ٢٠١٢/٦)، وإلى ما جرى تحت رئاسته من تنفيذ مبادرة النظام الموفر للورق (PaperSmart).

٥ – وأشار إلى الزيارة الميدانية التي قام بها إلى هايتي وغواتيمالا بوصفها إحدى السمات البارزة لفترة ولايته. وقال إنه يقدر بوجه خاص الفرصة المتاحة له لمخاطبة النساء ضحايا العنف الجنسي مباشرة، والوقوف على التحديات والفرص التي تواجهها هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أرض الواقع. وأثنى على عمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وحث الهيئة على مواصلة إرساء أنشطتها في مجال تعزيز الجهود الرامية إلى إنهاء العنف ضد المرأة وكفالة مساءلة مرتكبي العنف. وأكد من جديد التزام جمهورية كوريا بقضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أنحاء العالم، واختتم بيانه بالتشديد على الحاجة إلى استمرار الدعم السياسي والدبلوماسي والمالي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

٦ - ووجه رئيس المجلس التنفيذي الجديد المنتخب لعام ٢٠١٣ الشكر إلى الرئيس المنتهية ولايته على بدء عملية انتقال سلسة، وأقر بإسهاماته في أعمال المجلس التنفيذي خلال عام ٢٠١٢. كما هنأ نواب الرئيس الجدد على انتخابهم. وأعلن أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة أصبحت على مدى العامين الماضيين قوة رائدة في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ضمن منظومة الأمم المتحدة، وفاقت توقعات الكثيرين. وقال إنه يتطلع إلى العمل مع المجلس التنفيذي خلال العام المقبل، وأوضح توقعاته بخصوص أحداث هامة تقرر تنظيمها في عام ٢٠١٣، مثل الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة، والزيارة الميدانية المشتركة والاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، وأضاف أن هيئة الأمم المتحدة للمرأة ستتولى تنسيق الزيارة الميدانية المشتركة والاجتماع المشترك في عام ٢٠١٤.

٧ - وشكرت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة المكتب المنتهية ولايته ورحبت بالمكتب الجديد المنتخب. وأشارت إلى حالات العنف ضد المرأة التي وقعت مؤخرا في أنحاء العالم وأُعلن عنها على نطاق واسع، فدعت إلى إدانة الجناة. وحثت الحكومات على المشاركة في مبادرة الالتزام بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات التي اتخذتها الهيئة، مشيرة إلى أن ١٦ حكومة قدمت تعهدات (في تاريخ انعقاد الدورة)، ودعت جميع الحكومات إلى أن تحذو حذوها. وأبرزت بعض جوانب التقدم الهام المحرز في أنحاء العالم خلال عام ٢٠١٢ من أجل المساواة بين الجنسين، بما في ذلك الاحتفال باليوم الدولي الأول للطفلة في تشرين الأول/أكتوبر، واعتماد الدول الأعضاء في كانون الأول/ديسمبر أول قرار على الإطلاق بشأن تكثيف الجهود العالمية للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (قرار الجمعية العامة ٦٧/١٤٦).

٨ - واعتمد المجلس التنفيذي جدول الأعمال المؤقت المشروح وخطة العمل للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣ والتقرير عن الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢ (UNW/2012/17).

٩ - ووافق المجلس التنفيذي أيضا على جدول الأعمال المؤقت وخطة العمل المقترحين للدورة السنوية لعام ٢٠١٣، المقرر عقدها في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣ (انظر المرفق الأول)، واعتمد مشروع خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٣، بصيغته المنقحة شفويا (انظر المرفق الثاني).

١٠ - واتخذ المجلس التنفيذي مقررين هما: المقرر ١/٢٠١٣ بشأن التقرير عن الأنشطة التنفيذية، والمقرر ٢/٢٠١٣ بشأن خريطة الطريق لوضع ميزانية متكاملة (انظر المرفق الثالث).

ثالثا - الأنشطة التنفيذية

١١ - عرضت رئيسة الهيئة تقريرها عن الأنشطة التنفيذية (UNW/2013/1). وأبرزت النتائج الرئيسية المحققة، وشددت على الأهمية التي توليها الهيئة للمواءمة بين الأنشطة التنفيذية وعملها في مجال وضع المعايير. وأعربت عن ارتياحها لملاحظة أن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة مؤخرا بشأن الاستعراض الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (القرار ٢٢٦/٦٧) يعكس هذا الجانب من ولاية الهيئة. وقدمت لمحة عامة عن المجالات الستة المشمولة في التقرير، وهي: التمويل؛ والشراكات الاستراتيجية؛ وتنمية القدرات؛ وتحسين أداء جهاز الأمم المتحدة الإنمائي؛ والتقييم؛ ومتابعة المؤتمرات الدولية.

١٢ - وأعرب عدة متكلمين عن تقديرهم للعمل الذي قام به الرئيس المنتهية ولايته، وهنأوا الرئيس الجديد المنتخب للمجلس التنفيذي. وأثنوا أيضا على وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية وعلى موظفي الهيئة لما حققوه من إنجازات، على النحو المبين في التقرير عن الأنشطة التنفيذية.

١٣ - ودعت الوفود إلى أن تركز التقارير في المستقبل بقدر أكبر على النتائج المحققة، بأن تتضمن على وجه التحديد معلومات عن الكيفية التي أسهمت بها أنشطة الهيئة في التقليل من التفاوت بين الجنسين ومن أوجه عدم المساواة. وعلى وجه الخصوص، حثت الوفود الهيئة على تعزيز مبادراتها ودعت إلى مزيد من المشاركة المنهجية والإبلاغ في مجالات من قبيل الاستجابة الإنسانية؛ والتقليل من مخاطر الكوارث؛ وتغير المناخ؛ والتعليم؛ وإسهام المرأة في السلام والأمن؛ وبناء قدرات موظفي الأمم المتحدة في ميدان المساواة بين الجنسين. وتم التأكيد أيضا على الحاجة إلى تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، لا سيما في ضوء المؤتمر الدولي الثالث للدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في عام ٢٠١٤.

١٤ - واعترفت بعض الوفود بالتحديات التي تواجهها الهيئة فيما يتعلق بالتمويل، حيث يقل مجموع المساهمات عن الأهداف السنوية المتوخاة في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ (UNW/2011/9)، وحثت الدول الأعضاء على النظر في زيادة مساهماتها الأساسية

للهيئة، لا سيما في سياق المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولاحظت بعض الوفود أن التوازن الحالي بين التمويل الأساسي وغير الأساسي أفضل بكثير مما حققه الكثير من هيئات الأمم المتحدة الأخرى. وأثنت على استراتيجية الهيئة لتعبئة الموارد والجهود التي تبذلها لتوسيع قاعدة المانحين، حيث وسعت نطاق جهود التوعية لتشمل المجتمع المدني (بما في ذلك بدء أعمال الفريق الاستشاري العالمي للمجتمع المدني)، كما أثنت على مبادرتها النشطة لكفالة إقامة شراكات مع القطاع الخاص.

١٥ - وأعرب المتكلمون عن تقديرهم للدعم المقدم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، عن طريق صندوق المساواة بين الجنسين وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم الإجراءات الرامية إلى القضاء على العنف ضد المرأة وهنأ مندوب إسبانيا الهيئة على إنجازات صندوق المساواة بين الجنسين، وأثنى على إشراك جهات مانحة جديدة، مشيرا إلى أن الصندوق صُمم في الأصل بوصفه صندوقا متعدد المانحين.

١٦ - وأقرت الوفود بالجهود التي تبذلها الهيئة في مجال تنسيق وتعزيز المواءمة والمساءلة عن المساواة بين الجنسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة وضع خطة العمل الشاملة للمنظومة من أجل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وحث أحد الوفود الهيئة على زيادة التآزر والتواصل بين عملها وبين المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة التعاون الإسلامي.

١٧ - ورحب بعض المتكلمين ببدء مبادرة الأدلة والبيانات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، وهي برنامج مشترك بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة وشعبة الإحصاءات بالأمم المتحدة. وسلَّمت بعض الوفود بأهمية التقييم اللامركزي للبرامج، داعية الهيئة إلى زيادة عدد تقييمات الأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري. وتطلعت وفود أخرى إلى تقديم تقييمات في الدورة السنوية، وأعربت عن أملها في أن تسهم التقييمات في تعزيز الإبلاغ على أساس النتائج في الهيئة. وكذلك ذُكرت الحاجة إلى كفالة أخذ التوصيات الناجمة عن التقييمات بعين الاعتبار.

١٨ - وشددت عدة وفود على أن إنهاء العنف ضد المرأة يشكل مجالا ذا أولوية للهيئة، مشيرة إلى أهمية مبادرة الالتزام بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، وإلى الموضوع ذي الأولوية للدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة المعنون ''القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنع وقوعها'' وسلَّط بعض المتكلمين أيضا الضوء على برنامج ''مدن آمنة للنساء والأطفال'' باعتباره مثالا جيدا على عمل الهيئة في هذا المجال. وحثت الوفود الهيئة على مواصلة صياغة أولويات مواضيعية جديدة. وأشار كثير من

المتكلمين إلى أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة نظرا لما تعانيه من آثار سلبية للأزمات الاقتصادية.

١٩ - وحث المتكلمون الهيئة على المساهمة في خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥، من خلال تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وتنفيذ برنامج العمل لأقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠. وشدد البعض على إدراج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات، وأقروا بدور الهيئة في مساعدة الوكالات الشريكة على تنفيذ الولايات المتعلقة بتعزيز فعاليتها في النهوض بالمساواة بين الجنسين، على النحو الوارد في قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجرى كل أربع سنوات. وشدد أحد الوفود على أن الهيئة ينبغي أن تقوم بدور قيادي في استمرار جعل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة حجر الزاوية في جميع الأنشطة الإنمائية.

٢٠ - وحث المتكلمون الهيئة على الحفاظ على الإدارة القائمة على النتائج في خطتها الاستراتيجية المنقحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وتطلعوا إلى رؤية إطار النتائج المنقح. وطلب البعض الحصول على معلومات واضحة عن خريطة الطريق للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وعقد جلسات إحاطة ومشاورات غير رسمية بشأن هذا الموضوع، بالإضافة إلى إجراء تقييمات، قبل انعقاد الدورة السنوية للمجلس التنفيذي في عام ٢٠١٣. وأعرب أحد الوفود عن الأمل في أن تتوخى الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ تحسين المتابعة والإبلاغ، فضلا عن تعميق التداؤب مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى وتوسيع نطاقه.

٢١ - وفيما يتعلق بالهيكل الإقليمي، رحبت بعض الوفود ببنيته اللامركزية. واقترح ممثل جزر سليمان أن تنشئ الهيئة مكاتب في مواقع داخل الدول الجزرية الصغيرة النامية بمنطقة المحيط الهادئ. وجددت جيبوتي دعوتها إلى إنشاء مكتب قطري للهيئة، وهو اقتراح قُدم في البداية خلال الزيارة الميدانية المشتركة التي قامت بها المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب خدمات المشاريع واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي لجيبوتي في عام ٢٠١٢. وشددت الوفود على أهمية الشفافية والتمثيل الجغرافي العادل في تعيين الموظفين وتوزيعهم، وأكدت توقعها بأن يصبح الهيكل الإقليمي الجديد جاهزا تماما للعمل بحلول نهاية عام ٢٠١٣. ورحبت تركيا بإنشاء مكتب إقليمي في إسطنبول، وأشارت ملاوي إلى بدء عمل المكتب الإقليمي للهيئة فيها. وأعلنت بعض الوفود رغبتها في الاطلاع على نتائج تحليل وظيفي يبين كيفية عمل الهيكل

الإقليمي الجديد، بما في ذلك في سياق كل من دوري التنسيق والدعوة اللذين تتولاهما المكاتب المتعددة الأقطار.

٢٢ - وردت رئيسة الهيئة على أسئلة الأعضاء الجدد في المجلس التنفيذي بشأن كيفية التوصل إلى القرارات المتعلقة بمؤشرات المساواة بين الجنسين والهيكل الإقليمي، مشيرة إلى الحاجة إلى تزويد الأعضاء الجدد بمعلومات مستكملة عن الإجراءات والمعايير التي تتبعها الهيئة بهذا الصدد. وفيما يختص بالحضور القطري للهيئة أشارت إلى أن القرار الذي أنشئت بموجبه الهيئة (قرار الجمعية العامة ٢٨٩/٦٤)، وكذلك قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧، ينصان على عدم ضرورة الحضور المادي للهيئة في كل بلد، وعوضا عن ذلك ينبغي أن تعمل الهيئة وتحرز تقدما في إطار منظومة الأمم المتحدة القائمة. وذكرت أن الغرض الرئيسي لتحديد المكاتب المتعددة الأقطار هو تعزيز القدرات حيثما كانت القدرات متدنية، وأضافت أن معلومات إضافية عن تنفيذ الهيكل الإقليمي ستقدم في التقرير السنوي المقرر صدوره في حزيران/يونيه ٢٠١٣.

٢٣ - وفيما يتعلق بتعليقات الدول الأعضاء بشأن التوازن بين الموارد الأساسية وغير الأساسية، لاحظت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية للهيئة أن الموارد لا تزال على العموم منخفضة جدا، على الرغم من تحقيق شيء من التوازن.

٢٤ - وأقرت بأهمية تعزيز قدرات الهيئة في مجال إسهام المرأة في السلام والأمن. وأشارت على سبيل المثال إلى تعاون الهيئة مع إدارة الشؤون السياسية من أجل وضع قائمة بحوالي مائتي وسيطة في مناطق النزاع. وبخصوص مسألة دور الهيئة في الشؤون الإنسانية، ذُكر أنها بصدد تنمية القدرات في هذا المجال عن طريق العمل مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، والمشاركة في الفريق العامل الفرعي المعني بالمسائل الجنسانية والعمل الإنساني التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

٢٥ - وبخصوص التنسيق، أشارت رئيسة الهيئة إلى أن الهيئة عملت على تعميم مراعاة المنظور الجنساني داخل منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، باستخدام مؤشرات المساواة بين الجنسين. وتناولت أيضا الدور القيادي للهيئة ضمن الشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، التي تتعاون الهيئة في إطارها مع اللجان الإقليمية على سبيل المثال.

٢٦ - وردا على طلب الحصول على معلومات عن خريطة الطريق للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، حددت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية ثلاثة مبادئ هي: (أ) الأهمية المستمرة للخطة؛ (ب) الحاجة إلى تحديث الخطة، مع مراعاة الأحداث الرئيسية

التي وقعت خلال الأشهر الثمانية عشر الماضية؛ (ج) الحاجة إلى تبسيط إطار النتائج. وتوقعت عقد مناقشات منتظمة مع المجلس التنفيذي بشأن الخطة الاستراتيجية ابتداء من شهر آذار/مارس ٢٠١٣. وقالت إن الهيئة ستقدم إلى المجلس التنفيذي ورقة اجتماع بشأن هذه المسألة في حزيران/يونيه. وأكدت أنها لن تكون خطة جديدة، إنما نسخة منقحة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، التي سبق أن وافق عليها المجلس.

٢٧ - وفيما يتعلق بتقديم التقارير عن الأنشطة التي تضطلع بها الهيئة على وجه التحديد، أكدت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية أنه لا توجد في الوقت الراهن مؤشرات لقياس نوعية التفاوت بين الجنسين أو ما يطرأ عليه من تغيرات، وأضافت أن من الصعب تطوير تلك المؤشرات من الناحية الواقعية. غير أنه يجري وضع خطوط قاعدية في إكوادور والمكسيك، ويمكن تبادل تلك الممارسات الرشيدة.

٢٨ - وفيما يختص ببناء قدرات موظفي الأمم المتحدة في مجال المساواة بين الجنسين، أشارت إلى التدريبات الموفرة والتي تجريها الهيئة في مركز التدريب التابع لها في سانتو دومينغو. وأفاد نائب المديرة ورئيس مكتب السياسات والبرامج بأن بوسع الهيئة أن تتقاسم الممارسات الفضلى للأفرقة القطرية التي نجحت في بناء القدرات في مجال المساواة بين الجنسين. وأكدت نائبة المديرة ورئيسة مكتب الدعم الحكومي الدولي والشراكات الاستراتيجية أن البرامج القطرية والإقليمية للهيئة ستوفر الدعم لأقل البلدان نموا وللدول الجزرية الصغيرة النامية، على النحو الذي طلبته بعض الدول الأعضاء.

٢٩ - واتخذ المجلس التنفيذي مقررا بشأن تقرير وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية عن الأنشطة التنفيذية (UNW/2013/1).

رابعا - جلسات الإحاطة غير الرسمية

مجلس مراجعي الحسابات

٣٠ - قدم مدير المراجعة الخارجية للحسابات في مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة إحاطة إلى المجلس التنفيذي عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات، على النحو الوارد في تقريره عن صناديق وبرامج الأمم المتحدة للفترة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ (A/67/319/Add.1).

مواءمة استرداد التكاليف

٣١ - استمع المجلس التنفيذي إلى إحاطة قدمها مدير التنظيم والإدارة، ورئيس قسم الميزانية في شعبة التنظيم والإدارة، بشأن سياسة مواءمة استرداد التكاليف والمعدلات المقترحة لذلك، ولا سيما الخلفية والمبادئ الأساسية التي تستند إليها مقترحات استرداد التكاليف، وفئات التكاليف، والإطار المفاهيمي المنسق، والمنهجية والحسابات والخطوات التالية.

٣٢ - وأبلغ المجلس التنفيذي بما تقرر من عقد دورة مشتركة غير رسمية خلال الأيام المقبلة، وبوضع مشروع مقرر منسق سيتم تقديمه إلى المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب خدمات المشاريع واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، من خلال التيسير المشترك. وستشرع الهيئة بعدئذ في إعداد الميزانية المتكاملة المقبلة، تمشيا مع المقرر.

الاستجابة التنفيذية على الصعيد القطري

٣٣ - شاهد أعضاء المجلس التنفيذي شريط فيديو قصيرا يتعلق بالمبادرة العالمية للهيئة المعنونة ''مدن آمنة للنساء والأطفال''، ويصور مساعي المدن في جميع أنحاء العالم لتعزيز السلامة في الأماكن العامة. وأبرزت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية النتائج التي تحققت حتى الآن، وقالت إن ''أصوات النساء والرجال والشبان يتردد صداها في جميع أنحاء العالم بأن الكيل قد طفح''، وأضافت أن ''ثمة نداء على النطاق العالمي من أجل اتخاذ إجراء لإنهاء الإفلات من العقاب وحماية حق المرأة والفتاة في حياة خالية من العنف والتمييز''. وأشار أعضاء الفريق، ومنهم كبار المسؤولين في برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) واليونيسيف، إلى البرنامج المشترك مع الهيئة في مجال ''المدن الآمنة والمستدامة'' الجاري تنفيذه حاليا في ثماني مدن، هي: بيروت الكبرى، وتيغوسيغالبا، ودوشانبي، وريو دي جانيرو (البرازيل)، وسان خوسيه، ومراكش (المغرب)، ونيروبي، ومانيلا وضواحيها. وتواصل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بوصفها شريكة رئيسية ورائدة لإحداث التغيير، العمل في أكثر من ٢٠ مدينة في جميع أنحاء العالم. وأعربت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية عن رأي مفاده أن بإمكان الهيئة الوصول إلى ٣٥ مدينة في عام ٢٠١٣، وهو عدد يتجاوز إلى حد كبير الهدف المحدد في الخطة الاستراتيجية للهيئة للفترة ٢٠١١-٢٠١٣، وهو بلوغ هذا العدد بحلول عام ٢٠١٧.

٣٤ - وشكر ممثلو الدول الأعضاء الفريق على العرض الذي قدمه، وهنأوا الكيانات على عملها في هذا المجال. وشددوا على أهمية زيادة الوعي بين السكان المحليين بشأن مسألة العنف

ضد المرأة، ورحبوا بالإحاطة، لا سيما باعتبار ما لها من صلة بالدورة المقبلة للجنة وضع المرأة.

خامسا – ملاحظات ختامية

٣٥ – شكرت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية رئيس المجلس التنفيذي على قيامه بتوجيهه المجلس خلال دورته العادية الأولى الناجحة، وهنأت المجلس على المقرر الذي اتخذه بشأن التقرير عن الأنشطة التنفيذية.

٣٦ – وطلبت رئيسة الهيئة من الدول الأعضاء أن تعمل معا جميعا لجعل الهيئة منظمة أقوى، وأعربت عن دعمها لجميع الإنجازات المحققة في مجال المساواة بين الجنسين، التي تشترك فيها الدول الأعضاء. وأشارت إلى طلب زيادة حضور الهيئة مؤكدة أن الهيئة ستعمل مع منظومة الأمم المتحدة من خلال مكاتبها الإقليمية والمتعددة الأقطار.

٣٧ – وشكرت جميع الحكومات التي أسهمت في الهيئة وتعهدت بتقديم الدعم المالي لها، وطلبت دعم المجلس بينما تواصل الهيئة توسيع وتعميق قاعدة مانحيها. وأشارت إلى نجاح مبادرة النظام الموفر للورق، وإلى قبول أعضاء المجلس الجدد لها، قائلة إن الوفورات المحققة بفضل المبادرة ستوجه إلى النساء في الميدان.

٣٨ – ووعدت وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية بأن يتم تنظيم جلسات إحاطة غير رسمية، لا سيما لصالح الأعضاء الجدد، بشأن مختلف القضايا على نحو ما طلبته الدول الأعضاء. وأبرزت الحاجة إلى دعم المجلس لعملية الإعداد للزيارة الميدانية المشتركة والاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وبرنامج الأغذية العالمي، المقرر تنظيمهما في عام ٢٠١٤ بتنسيق الهيئة. واختتمت بالترحيب مرة أخرى بالأعضاء الجدد للمجلس، وتطلعت إلى استمرار التعاون الوثيق.

٣٩ – وأعرب رئيس المجلس التنفيذي عن تقديره لجميع التعليقات التي أدلت بها الدول الأعضاء طوال الدورة، ثم دعاها إلى تقديم أية اقتراحات إضافية أخرى. وقال إنه يتطلع إلى إحراز التقدم في عدة ميادين منها الهيكل الإقليمي وإطار النتائج والخطة الاستراتيجية المبسطان للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. ودعا إلى تحديد الدعم لاستراتيجية تعبئة الموارد وجهود الهيئة، واختتم بالتطلع إلى التعاون تعاونا وثيقا مع أعضاء المجلس في عام ٢٠١٣.

٤٠ - وبخصوص المداولات المشتركة المقبلة حول ”خريطة الطريق لوضع ميزانية متكاملة: الاستعراض المشترك للأثر المترتّب على تعاريف وتصنيفات تكاليف الأنشطة المتعلقة بالمعدلات المنسقة لاسترداد التكاليف“ (DP/FPA/2013/1-E/ICEF/2013/8) (انظر أيضا الفقرة ٤٢)، أعلن الرئيس اختيار اثنين من نوابه، من اليابان والمكسيك للاشتراك في تيسير المقرر بالنيابة عن المجلس التنفيذي، إلى جانب الميسرين من المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والمجلس التنفيذي لليونيسيف.

٤١ - وبذلك أرجئت الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣.

٤٢ - وعُقدت دورة عادية أولى مستأنفة للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في مقر الأمم المتحدة في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٣ لمناقشة خريطة الطريق لوضع ميزانية متكاملة.

٤٣ - وترأس الاجتماع نائب الرئيس من المكسيك. وأشار إلى التعاون بين اليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة على تنظيم الدورة العادية الأولى المستأنفة للمجلس التنفيذي للهيئة. ونتيجة لانتهاء اجتماع المجلس التنفيذي لليونيسيف مبكرا في ٨ شباط/فبراير، أتيحت الفرصة للهيئة لعقد دورتها العادية الأولى المستأنفة دون تكلفة. وأشاد نائب الرئيس من المكسيك بهذه المبادرة وشكر اليونيسيف على هذا العرض السخي.

٤٤ - وأشار نائب الرئيس إلى الطبيعة المشتركة للمقرر المتعلق بالمعدلات المنسقة لاسترداد التكاليف، وأفاد بأن المجلسين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة للمشاريع واليونيسيف اتخذا بالفعل مقررين مماثلين في دورتيهما العاديتين الأوليين (انظر المرفق الثالث، المقرر ٢/٢٠١٣).

٤٥ - وبعد ذلك عرض أمين المجلس التنفيذي عمل المجلس للدورة العادية الأولى المستأنفة. وأشار إلى أن المجلس التنفيذي سينظر في مشروع مقرر بعنوان ”خريطة الطريق لوضع ميزانية متكاملة ابتداء من عام ٢٠١٤، ومعلومات مستجدة بشأن استرداد التكاليف“.

٤٦ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٢/٢٠١١ بشأن خريطة الطريق لوضع ميزانية متكاملة ابتداء من عام ٢٠١٤، ومعلومات مستجدة بشأن استرداد التكاليف.

٤٧ - وعقب اعتماد المقرر، أثنت الوفود على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لما حققته من تعاون بين الوكالات، وشجعت على مواصلة التعاون في المستقبل.

٤٨ - وأثنت الوفود على هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتنظيمها الدورة العادية الأولى المستأنفة بالتعاون مع اليونيسيف. وأشارت الدول الأعضاء إلى أن هذا الشكل من التعاون بين الكيانات ينبغي أن يحتذى به في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة.

٤٩ - وبذلك اختُتمت الدورة العادية الأولى المستأنفة لعام ٢٠١٣.

المرفق الأول

جدول الأعمال المؤقت وخطة العمل المقترحان للدورة السنوية، المقرر عقدها في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣

جدول الأعمال المؤقت

١ - المسائل التنظيمية

٢ - الخطة الاستراتيجية

٣ - التقييم

٤ - مسائل أخرى

خطة العمل المؤقتة

التاريخ	الوقت	البند	الموضوع
الثلاثاء ٢٥ حزيران/يونيه	الساعة ١٠/٠٠-١١/٣٠		افتتاح الدورة • بيانا رئيس المجلس التنفيذي ووكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية
		١	المسائل التنظيمية • إقرار جدول الأعمال وخطة العمل للدورة السنوية لعام ٢٠١٣ • اعتماد التقرير عن الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣
		٢	الخطة الاستراتيجية • التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣: تقرير وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية
	الساعة ١٥/٠٠-١٧/٣٠	٢	الخطة الاستراتيجية (تابع)
	الساعة ١٧/٠٠-١٨/٠٠		عرض مشاريع المقررات
الأربعاء ٢٨ حزيران/يونيه	الساعة ١٠/٠٠-١٣/٠٠	٣	التقييم • التقرير عن المهمة التقييمة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة لعام ٢٠١٢
	الساعة ١٣/٣٠-١٤/٤٥		جلسة إحاطة غير رسمية بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
	الساعة ١٥/٠٠-١٨/٠٠		جلسة إحاطة خاصة بشأن الاستجابة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة على الصعيد القطري مشاورات غير رسمية بشأن مشاريع المقررات

التاريخ	الوقت	البند	الموضوع
الخميس ٢٧ حزيران/يونيه	الساعة ١٠/٠٠-١١/٠٠		اجتماع إعلان التبرعات
	الساعة ١١/٠٠-١٣/٠٠		مشاورات غير رسمية بشأن مشاريع المقررات
	الساعة ١٥/٠٠-١٨/٠٠	٤	مسائل أخرى
			اعتماد مشاريع المقررات
		١	المسائل التنظيمية • إقرار جدول الأعمال وخطة العمل للدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣
			اختتام الدورة • بيانا رئيس المجلس التنفيذي ووكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية

المرفق الثاني

مشروع خطة العمل السنوية للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لعام ٢٠١٣

الدورة العادية الأولى: ٢٣ و ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، والدورة العادية الأولى المستأنفة: ٨ شباط/فبراير ٢٠١٣

افتتاح الدورة

- بيان من رئيس المجلس التنفيذي
- بيان من وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)

١ - المسائل التنظيمية

- انتخاب أعضاء مكتب المجلس التنفيذي لعام ٢٠١٣
- إقرار جدول الأعمال وخطة العمل للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣
- اعتماد تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢ (UNW/2012/17)
- اعتماد مشروع خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٣
- إقرار جدول الأعمال المؤقت وخطة العمل للدورة السنوية لعام ٢٠١٣

٢ - الأنشطة التنفيذية

- تقرير وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية عن الأنشطة التنفيذية (UNW/2013/1)

٣ - مسائل أخرى

اعتماد مشاريع المقررات

بيانات ختامية

- بيان من رئيس المجلس التنفيذي
- بيان من وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية

الدورة السنوية: ٢٥-٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣

افتتاح الدورة

- بيان من رئيس المجلس التنفيذي
- بيان من وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

١ - المسائل التنظيمية

- إقرار جدول الأعمال وخطة العمل للدورة السنوية لعام ٢٠١٣
- اعتماد تقرير الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٣ (UNW/2013/2)
- إقرار جدول الأعمال وخطة العمل للدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣

٢ - التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣

- تقرير عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣

٣ - التقييم

- تقرير عن مهمة التقييم التي تضطلع بها هيئة الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠١٢

٤ - مسائل أخرى

اعتماد مشاريع المقررات

بيانات ختامية

- بيان من رئيس المجلس التنفيذي
- بيان من وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية

الدورة العادية الثانية: ١٦-١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣

افتتاح الدورة

- بيان من رئيس المجلس التنفيذي
- بيان من وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة

١ - المسائل التنظيمية

- إقرار جدول الأعمال وخطة العمل للدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣
- اعتماد تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠١٣
- إقرار جدول الأعمال وخطة العمل للدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٤
- مناقشة مشروع خطة العمل السنوية لعام ٢٠١٤

٢ - الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

- الخطة الاستراتيجية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

٣ - الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة

- تقديرات الميزانية المتكاملة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥

٤ - المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات

- التقرير السنوي عن المراجعة الداخلية للحسابات

٥ - الزيارات الميدانية المشتركة

- تقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة بين المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي إلى ميانمار
- تقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة بين المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي إلى تايلند

٦ - مسائل أخرى

اعتماد مشاريع المقررات

بيانات ختامية

- بيان من رئيس المجلس التنفيذي
- بيان من وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية

المرفق الثالث

المقررات المتخذة في الدورة العادية الأولى والدورة العادية الأولى المستأنفة لعام ٢٠١٣

١/٢٠١٣

التقرير عن الأنشطة التنفيذية

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** مع التقدير بتقرير وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية عن الأنشطة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة[أ]؛

٢ - **يقرر** أن يحيل التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣

٢/٢٠١٣

خريطة الطريق لوضع ميزانية متكاملة ابتداء من عام ٢٠١٤، ومعلومات مستكملة بشأن استرداد التكاليف

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يشير** إلى المقرر ٢٧/٢٠١٢ للمجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وإلى المقرر ٢٠/٢٠١٢ للمجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، والمقرر ٧/٢٠١٢ للمجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) التي طلبت مواصلة تطوير الإطار المفاهيمي المنسق ومنهجية حساب معدلات استرداد التكاليف، ويشير أيضا إلى ضرورة تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، ولا سيما منه الفرع دال من الفصل الثاني، بشأن ضمان استرداد التكاليف بالكامل، بمعدل تناسبي من مصادر تمويل الأنشطة الأساسية ومصادر تمويل الأنشطة غير الأساسية، وتوفير الحوافز من أجل زيادة التمويل الأساسي؛

(أ) UNW/2013/1.

٢ - **يسلّم** بأن استرداد التكاليف بالكامل تناسبيا من الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية من شأنه أن يفضي إلى خفض حجم الموارد المستمدة من الموارد الأساسية لتمويل التكاليف الإدارية للمساهمات غير الأساسية، وتخصيص حصة أكبر من الموارد الأساسية للأنشطة البرنامجية، بما يوفر حوافز فيما يتعلق بالمساهمات الأساسية؛

٣ - **يوافق** على المنهجية المنسقة لحساب معدلات استرداد التكاليف المعروضة في الوثيقة DP-FPA/2012/1-E/ICEF/2012/AB/L.6[ب]، والتي جرى تطويرها بصورة إضافية في الوثيقة DP-FPA/2013/1-E/ICEF/2013/8، ويرحب بزيادة الشفافية والتناسبية في الإطار الجديد المنسق؛

٤ - **يُقر** معدلا منسقا عاما لاسترداد التكاليف قدره ٨ في المائة للمساهمات غير الأساسية، يجري استعراضه في عام ٢٠١٦، مع إمكانية زيادته إن لم يكن متسقا مع مبدأ استرداد التكاليف بالكامل تناسبيا مع مصادر التمويل الأساسي والتمويل غير الأساسي، على النحو المقرر في الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، ويقرر أن يتم استعراض معدل استرداد التكاليف بعد تحليل تقارير التقييم المذكورة في الفقرتين ١٥ و ١٧ أدناه وتقييمها بصورة مستقلة؛

٥ - **يؤكد** أن مبدأ المعدلات المنسقة سيسري أيضا على معدلات استرداد التكاليف المتمايزة، بهدف تعزيز التعاون فيما بين منظمات الأمم المتحدة وتلافي المنافسة في حشد الموارد، ويُقر كذلك الهيكل التالي لمعدلات استرداد التكاليف المتمايزة:

(أ) إجراء تخفيض منسق بنسبة ١ في المائة في المساهمات المواضيعية على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والقطري في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (٨ في المائة ناقصا ١ في المائة = ٧ في المائة)، مع إبقاء هيئة الأمم المتحدة للمرأة على نسبة ٨ في المائة كإجراء مؤقت؛

(ب) الإبقاء على المعدلات التفضيلية الحالية فيما يخص مساهمة الحكومات في تقاسم التكاليف، والمساهمات المقدمة فيما بين بلدان الجنوب، ومساهمات القطاع الخاص؛

٦ - **يُقرر** أن يتم الوفاء بالاتفاقات القائمة عن طريق تطبيق معدلات استرداد التكاليف السابقة وأن يُتقيَّد بهذا القرار في الاتفاقات الجديدة أو التي يجري تجديدها؛

(ب) الاستعراض المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن الأثر المترتّب على تعاريف وتصنيفات تكاليف الأنشطة المتعلقة بالمعدلات المنسقة لاسترداد التكاليف.

٧ - **يُقرر أيضا** جواز أن تنظر وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، استثنائيا واستجابة لما تقتضيه الظروف الطارئة، في إمكانية التنازل عن معدلات استرداد التكاليف على أساس كل حالة بحدتها، على أن يراعى في ذلك الأولويات المحددة، والطرائق التي تتيح خفض التكاليف الإدارية، وأهداف المواءمة، وأن يتم إخطار المجلس التنفيذي بحالات التنازل في التقارير المالية السنوية؛

٨ - **يُقرر كذلك** أن يبدأ سريان منهجية استرداد التكاليف الجديدة وما يتصل بها من معدلات اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤؛

٩ - **يحيط** بالمبادئ التوجيهية للميزانية المتكاملة الواردة في: (أ) المذكرة المشتركة للبرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف بشأن الخطوات المتخذة صوب وضع ميزانية متكاملة ونموذج الميزانية المتكاملة، الذي قدم في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٢؛ (ب) نموذج الخطة المتكاملة للموارد مع عرض منسق لمبلغ التكاليف المستردة، الوارد في الجدول ٦ من الاستعراض المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف[ج]؛

١٠ - **يكرر تأكيد** الحاجة إلى إجراء مشاورات منتظمة مع المجلس التنفيذي بشأن الميزانية المتكاملة لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، ويطلب من الهيئة أن تقدم المشروع غير الرسمي للميزانية المتكاملة للنظر فيه، بما في ذلك الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية، في إطار مناقشة مشروع خطتها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، أثناء الدورة السنوية لعام ٢٠١٣؛

١١ - **يطلب** من الهيئة أن تقدم مقترحات للتكاليف تتسم بتمام الشفافية والاتساق وتمكّن الجهات المساهمة من فهم التكاليف المقيَّدة مباشرة في حساب البرامج والمشاريع، وكذلك معدل استرداد التكاليف المطبق؛

١٢ - **يشدد** على ضرورة زيادة كفاءة وشفافية الموارد المتأتية من عملية استرداد التكاليف، ويطلب من الهيئة أن تبين في تقاريرها المالية السنوية إلى المجلس التنفيذي، المبالغَ المستمدة من عملية استرداد التكاليف وأوجه استخدامها؛

١٣ - **يطلب** من الهيئة أن تواصل سعيها إلى تحقيق الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة بهدف خفض التكاليف الإدارية، وذلك في إطار الجهود الرامية إلى تقليص المعدل الضروري لاسترداد التكاليف، على النحو المقرر في الاستعراض الشامل الذي يجري كل

(ج) DP-FPA/2013/1-E/ICEF/2013/8.

أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، وأن تدرج ضمن استعراض منتصف المدة لميزانيتها المتكاملة معلوماتٍ وتحليلات بهذا الشأن؛

١٤ - **يطلب أيضا** من الهيئة أن تعد مقترحا للميزانية المتكاملة، استنادا إلى معدلات استرداد التكاليف المقررة المذكورة أعلاه إضافة إلى الإطار المفاهيمي للميزانية المتكاملة؛

١٥ - **يطلب** من الهيئة أن تقوم، بالتعاون مع البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، بتضمين استعراض منتصف المدة لميزانيتها المتكاملة معلوماتٍ عن تنفيذ المعدلات المقررة لاسترداد التكاليف، بما في ذلك منهجية الحساب المقررة التي يستند إليها، وتضمينه كل فئة من فئات التكاليف، والمعدلات الفعلية لاسترداد التكاليف خلال السنتين الماليتين السابقتين، وبيان مدى الامتثال لمبدأ استرداد التكاليف بالكامل، الممولة تناسبيا من الموارد الأساسية والموارد غير الأساسية، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦؛

١٦ - **يطلب أيضا** من الهيئة القيام، في سياق استعراض منتصف المدة لميزانيتها المتكاملة وبالتعاون مع البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، أن توصي بإدخال تعديلات على معدلات استرداد التكاليف المقررة، حسب الاقتضاء، من أجل عرضها على دورة المجلس التنفيذي السنوية لعام ٢٠١٦؛

١٧ - **يطلب** إجراء تقييم خارجي مستقل في عام ٢٠١٦ لمدى اتساق منهجية استرداد التكاليف الجديدة وانسجامها مع أحكام قرار الجمعية العامة ٦٧/٢٢٦.

٨ شباط/فبراير ٢٠١٣

ملاحظة: نتيجة لعملية تيسير مشتركة (شارك فيها كل من هينكي ناوتا، ممثلة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وجون موسوتي، ممثل المجلس التنفيذي لليونيسيف، وجونيشي سومي وروربرتو دي ليون هويرتا، ممثلا المجلس التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة) اتُّخذت مقررات مماثلة من قِبَل المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (المقرر ٢٠١٣/٩، المؤرخ ١ شباط/فبراير ٢٠١٣)، و المجلس التنفيذي لليونيسيف (المقرر ٢٠١٣/٥، المؤرخ ٨ شباط/فبراير ٢٠١٣).